وقع الغلط بحسب اخذ ما ليس بعلة علة فان الفاعل قبل شرايط ايجابه ليس بفاعل موجب ام ومع الشرايط
موجب بتة واما القرب والبعد من الوقوع لاجل قلة الشرايط وكثرتها فذلك لا يقتضي اختلاف حال
في ماهية الممكن بالقياس الى طبيعة الوجود والعدم بل انما يختلف بذلك الامكان بمعنى احد معاني الاستعداد
القابل للشدة والضعف الذي هو من الكيفيات الخارجية لا الامكان الذاتي الذي هو اعتبار عقلي
والمسترشد ان يقمع بالاصول للمغالطة اياه العقوبيات التي وقعت من طائفة متجادلين في هذا
المقام لا فائدة في ايرادها وردها الا تضييع الوقت بلا غرض وتفويت فقد العمر بلا عوض
فصل في ان علة الحاجة الى العلة هي الامكان في الماهيات والقصور في الوجودات ان قوما من الجدليين
المتسمين باهل النظر واولياء التميز العارين عن كسوة العلم والتحصيل كان امرهم فرطا ويحشموا في
انكارهم سبيل الحق شططا وتفرقوا في سلوك الباطل فرقا فمنهم من زعم ان الحدوث وحده علة
الحاجة الى العلة ومنهم من جعله شطرا داخلا فيما هو العلة ومنهم من جعله شرطا للعلة والعلة هي الامكان
ومنهم من يتأهب للجدال بالقدح في ضرورة الحكم الفطري المركوز في نفوس الصبيان بل المفطور
في طباع البهيمة من الحيوان الموجب لتنفره عن صوت الخشب والعيدان والسوط والصولجان و
كلامهم كله غير قابل لتضييع العمر بالتلجلج وتعطيل النفوس بالتوهيل لكن نفوس الناس
وجمهور المتعلمين متوجهة نحوه وتايقة اليه فنقول اليس وجوب صفة ما وامتناعها
بالقياس الى الذات يغنيان الذات عن الافتقار الى الغير ويحيلان استنادها اليه بحسب تلك
الصفة فلو فرض كون الحدوث ماخوذا في علة الحاجة شرطا كان او شطرا انما يعتبره ويؤخذ فيها هو
ممكن للذات لا واجب او ممتنع فقد رجع الامر اخيرا الى الامكان وحده وهو الخلف وبسبيل

الحمد

الحدوث كيفية لنسبة الوجود المتاخرة عنها المتاخرة عن الوجود المتاخر عن الايجاب المتاخر عن الحاجة
المتاخرة عن الامكان فاذا كان الحدوث هو علة الحاجة باحد الوجهين كان سابقا على نفسه بمراتب
وليس لاحد ان يعارض بمثله على نفي علية الامكان من جهة انه كيفية لنسبة الوجود لان الامكان حالة
تعرض لنسبة مفهوم الوجود الى الماهية بحسب الذات في لحاظ العقل وليس ما يعرض في الواقع لنسبة خارجية
فانما يلزم تاخره عن مفهوم الوجود والماهية بحسب اخذها من حيث هي لا عن فعلية النسبة في ظرف الوجود
واما الحدوث فهو وصف الشيء بحسب حال الخارج بالفعل ولا يوصف به الماهية ولا الوجود الا حال
الموجودية لا في نفسهما ولا ريب في تاخره عن الجعل والايجاد واما قول من ينكر بداهة القضية المذكورة
بانا متى عرضنا قولكم الطرفان لما استويا بالنسبة الى الذات في رفع الضرورة عنهما فامتنع الترجيح الا
بمنفصل على العقل مع قولنا الواحد نصف الاثنين وجدنا الاخيرة فوق الاولى في القوة والظهور والتفاوت
يستلزم اذ التطرق للاحتمال بوجه ما الى الاول بالنسبة الى الاخيرة وقيام احتمال النقيض ينقض اليقيني التام
فالكلام فيه ظاهر لانه تعلم ان التفاوت في الفطريات كثيرا ما يكون بحسب التفاوت في طرفي الحكم والحكم
في نفسه مما لا يتفاوت على ان الحكم الفطري والحدسي كالاقتناصي مما يجوز فيه التفاوت بالقياس الى
الاذهان والازمنة وخصوصا المفهومات والعقود لتفاوت النفوس في استعداداتها الاولية غريزية
واستعداداتها الثانوية كسبية فالسلايق العقلية في ادراك نظم الحقايق وتاليفها وتنافيها وزان
السلايق الحسية السمعية في وزن الالفاظ وتاليف الاصوات وجهة الوحدة في العقليات كجهة الوحدة
في السمعيات والتخالف وكان من سلمت ذائقة عقله من القصور والاختلال او من الامراض النفسانية
والاعلال الحاصل من مباشرة الجدال والمنافسة في الفضل والقال لم يرتب في استحالة رجحان الشيء

Copyright © King Saud University